

Distr.: General
20 May 2014
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم
المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم
المتحدة للسكان ومكتب الأمم
المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام ٢٠١٤
٢٣-٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤، جنيف
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت
التقرير السنوي لمدير البرنامج

التقرير السنوي لمدير البرنامج بشأن الخطة الاستراتيجية: الأداء
والنتائج لعام ٢٠١٣

موجز

طلب المجلس التنفيذي في مقرره ١١/٢٠١٣ إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن
”يواصل“ في تقاريره السنوية المقدمة مستقبلاً، ”تحسين النظم التي يتبعها في الإبلاغ عن
النتائج بما يكفل طرح المزيد من المعلومات المستندة إلى قرائن، والمتصلة بإحراز النتائج
المتوقعة بصورة شاملة، بما في ذلك سرد تحليلي للمساهمات الإنمائية التي يقدمها برنامج الأمم
المتحدة الإنمائي فضلاً عن التحديات التي تم الوقوف عليها“.

وطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٥/٢٠١٣، إلى صناديق الأمم
المتحدة وبرامجها ”أن تدمج التقارير السنوية التي تقدمها حالياً عن الاستعراض الشامل
للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات في التقارير التي تقدمها عن تنفيذ خططها
الاستراتيجية“.

وقد يود المجلس التنفيذي الإحاطة علماً بالتقرير السنوي ومرفقاته، وتقديم توجيهات
في ما يتعلق بالتقرير السنوي الأول عن الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، المقرر
تقديمه في حزيران/يونيه ٢٠١٥.



الرجاء إعادة استعمال الورق

050614 050614 14-53768 (A)



المحتويات

الصفحة

أولا -	مقدمة	٣
ثانيا -	الوضع الاستراتيجي	٣
ثالثا -	النتائج الإنمائية - نظرة عامة	٦
رابعا -	تفاصيل النتائج الإنمائية	١٢
ألف -	مسارات التنمية المستدامة	١٢
باء -	الحكومة الديمقراطية الشاملة للجميع والفعالة	١٨
جيم -	بناء القدرة على التكيف	٢١
خامسا -	التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والشراكات والتنسيق وتنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات	٢٥
سادسا -	تحويل الفعالية المؤسسية	٣١
سابعا -	النتائج المالية	٣٢
المرفقات	(يمكن الاطلاع عليها من خلال الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي)	

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير تحليلاً للنتائج ولأداء البرنامج الإنمائي لعام ٢٠١٣. وهو يسير على منوال الاستعراض التجميعي للخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، الذي قُدم إلى المجلس التنفيذي في الدورة السنوية لعام ٢٠١٣، ويمثل السنة الأخيرة من الإبلاغ عن هذه الخطة الاستراتيجية.

ثانيا - الوضع الاستراتيجي

ألف - التطورات الجديدة والاتجاهات الناشئة

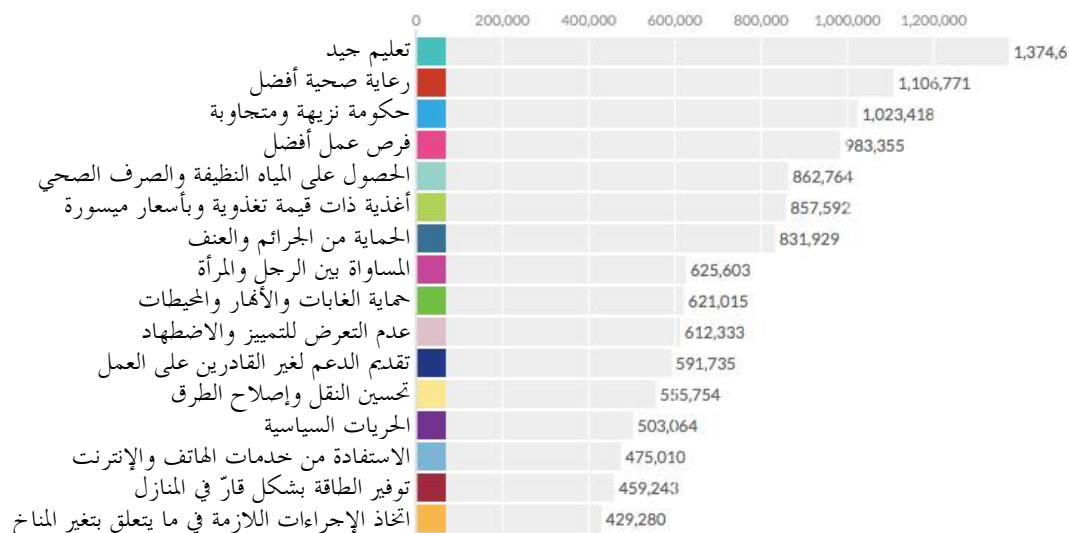
٢ - مع اقتراب الأجل النهائي للأهداف الإنمائية للألفية، من الواضح أن الكثير من الناس في العالم أفضل حالا من حيث التغذية والتعليم والحصول على الرعاية الصحية، واحتمالات وفاتهم في مرحلة الطفولة المبكرة أقل مقارنة بما كانت عليه في عام ١٩٩٠. ففي ذلك الوقت، كان ٤٣ في المائة من سكان العالم النامي يعيشون بما قدره ١,٢٥ دولار في اليوم، ولكن بحلول عام ٢٠١٠، انخفض هذا الرقم إلى ٢١ في المائة. وهذه مكاسب مثيرة للإعجاب، ولكنها متفاوتة على صعيد جميع المناطق، بل وحتى داخل البلدان.

٣ - وفي عام ٢٠١٣، أصبحت مسألة النمو الاقتصادي وغياب المساواة أكثر إلحاحا إذ أصبحت البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء تتشاطر القلق من اتجاهات عالمية تبين أن أغنى ٨ في المائة من سكان العالم يحصلون حاليا على نصف الدخل العالمي. وتجسد هذا القلق في البلدان المتقدمة النمو في ركود مستويات الدخل، بينما شهدت البلدان النامية زيادات في مستوى التفاوت في الدخل على الرغم من سياق اتسم بمعدلات نمو صحي. وقد بين بوضوح نقاش عام ٢٠١٣ للمواطنين على نطاق العالم بشأن الجيل القادم من أهداف التنمية المستدامة قلق الناس العاديين من تنامي أوجه عدم المساواة، وكفالة القدرة على الحصول على الاحتياجات الأساسية مثل الصحة والتعليم، وضمان العمل اللائق من أجل الإنفاق على الأسر والمشاركة في إبداء الرأي بشأن الكيفية التي تُدبر بها شؤونها. وحدد المنتدى الاقتصادي العالمي اتساع نطاق التفاوتات في الدخل كثاني أكبر خطر على الصعيد العالمي، إذ ينطوي على احتمال كبير في ما يتعلق بزعة الاستقرار وانعدام الأمن.

الشكل ١

نتائج الدراسة الاستقصائية المسماة "عالمي" (اعتباراً من ١ أيار/مايو ٢٠١٤)

٢٠٠٧ ٨١١ صوتاً لجميع البلدان والمجموعات القطرية/كلا الجنسين/جميع المستويات التعليمية/الفئات العمرية (جميع الفئات العمرية)



٤ - وكانت أفريقيا ثاني أسرع المناطق نمواً في العالم في عام ٢٠١٣، ولكن من المرجح أن معدلات الحد من الفقر ستكون غير كافية لتمكين المنطقة من بلوغ هدف خفض مستوى الفقر بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تسبب الأثر المزعزع للاستقرار المتمثل في إهمال التنمية وما يرتبط بذلك من تقلبات سياسية في انهيار الدولة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وفي تدهور مفاجئ وكبير في الأوضاع في جنوب السودان.

٥ - وعلى الصعيد العالمي، تزايدت النداءات الموجهة من الجمهور للمطالبة بتزاهة الحكومات وتحاولها، على نحو ما يتبين من نتائج الدراسة الاستقصائية المسماة "عالمي". وفي الشرق الأوسط، استمرت الآثار التي نجمت عن الانتفاضة في البلدان العربية. ففي تونس، احتفل الناس باعتماد دستور جديد استُرشد في وضعه بحوار قائم على المشاركة بقيادة المواطنين، مع تركيز قوي على حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، وحماية البيئة. وعلى العكس من ذلك، تدهورت الأوضاع في الجمهورية العربية السورية إلى نزاع عنيف يشكل أسوأ أزمة إنسانية في العالم، مما يترتب على ذلك من آثار منتشرة تسري إلى جميع أرجاء المنطقة.

٦ - وتواصلت المناقشة المتعلقة بالالتزامات الدولية في مجال التنمية المستدامة في نفس الوقت الذي زاد فيه وضوح الدور الذي يؤديه تغير المناخ في تفاقم الكوارث الطبيعية، وكان أكبر مثال على زيادة الدمار الذي تخلفه الأنماط الجوية العالمية ما شهدته الفلبين حوالي نهاية العام. وكلما وقعت الكوارث الطبيعية في أجزاء من العالم تعاني من توترات سياسية، إلا وأصبحت مهمة الإنعاش وإعادة البناء أكثر صعوبة.

باء - استجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٧ - في ظل تفاوت النمو الاقتصادي وتزايد عدم المساواة في العديد من البلدان، ركز البرنامج الإنمائي على التصدي للعقبات المؤسسية والهيكلية التي تعترض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فضلاً عن النمو الشامل الذي يراعي مصالح الفقراء من خلال تدخلات محددة الأهداف مثل تعزيز سبل العيش المستدامة وإعطاء الأولوية لتوفير الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة. وعالج البرنامج الإنمائي مسائل تتعلق بإسراع الصوت والمشاركة بهدف توسيع نطاق المشاركة المدنية من أجل التقليل من الاستبعاد الاجتماعي والسياسي. ووفر الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ قنوات لم يسبق لها مثيل من أجل إشراك المواطنين في المناقشات العالمية والإقليمية والوطنية المتعلقة بالجيل القادم من الأهداف الإنمائية. وظلت إدارة الموارد الطبيعية، وإمكانية الحصول على الطاقة، وتقليل الانبعاثات، والنمو القادر على التكيف مع تغير المناخ مجالات ركز عليها البرنامج الإنمائي بقوة، وذلك بوصفها جزءاً أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة. ويُسلط الضوء أدناه على النتائج الرئيسية.

٨ - وفي عام ٢٠١٣، أدى تدهور الوضع الأمني في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى وقف العديد من أنشطة البرنامج الإنمائي. وقدم البرنامج الإنمائي الدعم في وضع خطة انتقالية وتنفيذ برنامج يركز على الأمن المجتمعي وسبل المعيشة والحكم المحلي، في إطار جهود الإنعاش المبكر. وفي جنوب السودان، تعطل تنفيذ البرامج المقررة بسبب الأزمة السياسية التي وقعت في منتصف السنة ثم تطورت إلى نزاع مفتوح في نهاية السنة. وركز البرنامج الإنمائي على تناول مسائل الحوكمة الأساسية، رغم أن متابعة حوارات عام ٢٠١٢ المتعلقة بالسياسات مع الحكومات دون الوطنية والمجتمع المدني قد تأثرت بفعل النزاع.

٩ - واستجابة لتعمق الأزمة في الجمهورية العربية السورية، أنشأ البرنامج الإنمائي آلية دون إقليمية في عمان بالأردن من أجل تحقيق اتساق استجابة الأمم المتحدة. وعزز البرنامج استجاباته على الصعيد القطري من أجل التركيز على سبل المعيشة في حالات الطوارئ وبناء قدرات السلطات الوطنية والمجتمعات المحلية التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين. وفي لبنان

الذي يضم ما يزيد على مليون لاجئ سوري، استهل البرنامج الإنمائي برنامجاً لدعم المجتمعات المحلية المضيفة؛ وفي الأردن، وبدعم من البرنامج الإنمائي، أنشئ منبر وطني للتنسيق ووضعت خطة وطنية للقدرة على التكيف. وفي أعقاب إعصار هايان الذي وقع في الفلبين، وفر برنامج الإنعاش المبكر التابع للبرنامج الإنمائي فرص عمل مؤقتة لحوالي ٥٠.٠٠٠ شخصاً، وشارك العديد من العمال في نظام للإخطار بالتحذيرات المالية عن طريق الهواتف المحمولة أنشأه البرنامج الإنمائي وأحد المصارف الوطنية وشركة دولية من شركات الهاتف المحمول. وقدم البرنامج الإنمائي، بالشراكة مع البنك الدولي والاتحاد الأوروبي، الدعم في تقييم الاحتياجات بعد وقوع الكوارث وعزز قدرات الحكومة على التخطيط للاستجابة، بالاستناد إلى خبرة المسؤولين الإندونيسيين المشاركين في جهود إعادة التعمير في آتشي ونياس.

ثالثاً - النتائج الإنمائية - نظرة عامة

الجدول ١

النتائج الرئيسية في عام ٢٠١٣

القطاع	النتائج الإنمائية التي تحققت بدعم مباشر من البرنامج الإنمائي	النسبة المئوية من مجموع نفقات البرنامج الإنمائي في عام ٢٠١٣	التقدم المحرز بحلول نهاية عام ٢٠١٣ استناداً إلى مؤشرات النواتج الوطنية الواردة في أطر النتائج في وثيقة البرنامج القطري
سبل المعيشة	• إيجاد ٦,٤٧ مليون فرصة عمل، أكثر من ١١,٤ نصفها للنساء، في ١٠٩ بلدان. • التأثير بشكل إيجابي في ٩٩ تغييراً في مجال السياسات في ٣٢ بلداً، و ٨٠ تغييراً في مجال الميزانية في ١٦ بلداً.	١١,٤	٩٠,٥ في المائة
	• جرى توليد ٣,٢ ملايين يوم عمل في ٥,٥ فرص عمل قصيرة الأجل في ١٤ بلداً من البلدان المتضررة من الأزمات، استفاد منها ٢٠٠.٠٠٠ شخص من المتضررين من الأزمات، ٤٠ في المائة منهم نساء. • انتقل ٥٠ في المائة ممن تلقوا المساعدة إلى فرص أكثر استقراراً لتوليد الدخل والعمل.	٥,٥	لا ينطبق*

القطاع	النتائج الإنمائية التي تحققت بدعم مباشر من البرنامج الإنمائي	النسبة المئوية من مجموع نفقات البرنامج الإنمائي في عام ٢٠١٣	التقدم المحرز بحلول نهاية عام ٢٠١٣ استناداً إلى مؤشرات النواتج الوطنية الواردة في أطر النتائج في وثيقة البرنامج القطري
	• التأثير بشكل إيجابي في ١٨ تغييراً في مجال السياسات في ١٠ بلدان، و ٢٣ تغييراً في مجال الميزانية في ثمانية بلدان.		
الحماية الاجتماعية	• استفادة ١٥ مليون شخص حماية اجتماعية ٩,٤ أشمل في ٧٢ بلداً. • استفادة ١,٣ مليون شخص حالياً من العلاج الضروري للحياة بالأدوية المضادة للفيروسات العكوسة الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز - أي شخص واحد من كل سبعة أشخاص يتلقون هذا العلاج على صعيد العالم. • التأثير بشكل إيجابي في ٦٧ تغييراً في مجال السياسات في ٣٠ بلداً، و ٥٦٩ تغييراً في مجال الميزانية في ٢٠ بلداً.	٩,٤	٨٤,٩ في المائة
تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وخطوة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥	• نفذ ١٢ بلداً أطراً للتعجيل بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٣، واستفاد ٥٦ بلداً في المجموع حتى الآن من دعم محدد الهدف من أجل الإسراع بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (إحراز تقدم إضافي نسبته ١١ في المائة، بما في ذلك مزيد من فرص العمل للمرأة، وتعزيز الضمانات البيئية في البلدان التي لديها إطار للتعجيل بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية مقارنة بالبلدان التي ليس لديها إطار من هذا القبيل). • مشاركة مليوني شخص في المناقشة الجماعية القائمة على شبكة الإنترنت المتعلقة بالجيل المقبل من أهداف التنمية المستدامة.	١٨,٦	٨٦ في المائة

القطاع	النتائج الإنمائية التي تحققت بدعم مباشر من البرنامج الإنمائي	النسبة المئوية من مجموع نفقات البرنامج الإنمائي في عام ٢٠١٣	التقدم المحرز بحلول نهاية عام ٢٠١٣ استناداً إلى مؤشرات النواتج الوطنية الواردة في أطر النتائج في وثيقة البرنامج القطري
	- تقديم الدعم من البرنامج الإنمائي لفائدة ٨٨ مشاوراً وطنية على الصعيد العالمي بشأن فترة ما بعد عام ٢٠١٥. - التأثير بشكل إيجابي في ١٢٧ تغييراً في مجال السياسات في ٤١ بلداً، و ١١٤ تغييراً في مجال الميزانية في ٢٨ بلداً.		
الانتخابات	- إضافة ٤٣ مليون ناخب جديد في عام ٢٠١٣، وتقديم الدعم إلى ٦٨ بلداً. - إدلاء ٩٦ مليون شخص بأصواتهم في انتخابات نظمت بمساعدة البرنامج الإنمائي، منهم ٤١ في المائة من النساء. - التأثير بشكل إيجابي في ٦٢ تغييراً في مجال السياسات في ٢٣ بلداً، وستة تغييرات في مجال الميزانية في خمسة بلدان.	٧,٩	٧٥,٤ في المائة
	- إضافة ٣,٤ ملايين ناخب جديد في ٣,١ أفغانستان، من بينهم ٣٤,٥ في المائة من النساء. - التأثير بشكل إيجابي في ستة تغييرات في مجال السياسات في خمسة بلدان، وسبعة تغييرات في مجال الميزانية في ثلاثة بلدان.	٣,١	لا ينطبق*
اللجوء إلى القضاء والأمن وسيادة القانون	- ما يزيد على ٤ ملايين شخص في ١١٧ بلداً استفادوا من تحسن سبل اللجوء إلى القضاء والحصول على المعونة القانونية، منهم ٤٩ في المائة من النساء. - دعم ٣٦ بلداً من أجل الوفاء بالالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان.	٢٩,٢	٨٢,٧ في المائة

القطاع	النتائج الإنمائية التي تحققت بدعم مباشر من البرنامج الإنمائي	النسبة المئوية من مجموع نفقات البرنامج الإنمائي في عام ٢٠١٣	التقدم المحرز بحلول نهاية عام ٢٠١٣ استناداً إلى مؤشرات النواتج الوطنية الواردة في أطر النتائج في وثيقة البرنامج القطري
	• تطبيق إصلاح قانوني يحدد من الوصم والتمييز اللذين يتعرض لهما الأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية في ١٧ بلداً. • التأثير بشكل إيجابي في ٩٧ تغييراً في مجال السياسات في ٣٦ بلداً، و ٢٦ تغييراً في مجال الميزانية في ثمانية بلدان.		
المناخ والطاقة	• تقليل الانبعاثات المعادلة لانبعاثات ثاني ٤,٢ أكسيد الكربون بمقدار ١١٦ إلى ١٤٢ مليون طن، أي ما يعادل ٣٠ إلى ٧٠ محطة لتوليد الطاقة باستخدام الفحم، في ٣٢ بلداً. • استفادة ٣,٥ ملايين شخص في ١٢ بلداً من سبل الحصول على خدمات الطاقة الحديثة من ٢ ٩٠٠ مؤسسة من المؤسسات الريفية لتوليد الطاقة، بما أفضى إلى إيجاد فرص عمل وتغيير سبل الحياة • التأثير بشكل إيجابي في ٦٧ تغييراً في مجال السياسات في ٣٤ بلداً، و ٣٦ تغييراً في مجال الميزانية في ١٢ بلداً.	٨٥,١ في المائة	
إدارة الموارد الطبيعية	• استفادة المجتمعات المحلية على نطاق أكثر ٥,٧ من ٢٥٠ مليون هكتار في ١٠١ بلد، من تعزيز الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية من أجل دعم سبل كسب العيش. • التأثير بشكل إيجابي في ٧١ تغييراً في مجال السياسات في ٢٨ بلداً، و ٤١ تغييراً في مجال الميزانية في ١٠ بلدان.		

القطاع	النتائج المؤسسية
الكفاءة التشغيلية	- أسفر مشروع لخدمات صرف العملات الأجنبية عن تحقيق وفورات لمرة واحدة بلغت ٢٢,٧ مليون دولار وحد أدنى قدره ١,٢ مليون دولار سنويا بعد ذلك، لصالح الوكالات المشاركة. - من المتوقع أن تتحقق من تنفيذ العطاءات الإلكترونية وفورات سنوية متكررة قدرها ٥٠٠.٠٠٠ دولار.
الرصد والتقييم	- لدى ٤٢ في المائة من المكاتب القطرية إحصائي واحد على أقل تقدير في مجال الرصد والتقييم، مقارنة بنسبة ٢٣ في المائة في عام ٢٠١٢. - زيادة درجات النوعية الصادرة عن التقييمات اللامركزية من ٣٢ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٤٥ في المائة في عام ٢٠١٣.
الشفافية	حصول البرنامج الإنمائي على أعلى المراتب من بين المنظمات المتعددة الأطراف في مؤشر شفافية المعونة المسمى "انشر ما تُمول" (Publish What You Fund) عن منشوراته الموسعة والأكثر تواترا في إطار المبادرة الدولية للشفافية في المعونة. وقد اضطلع البرنامج الإنمائي بدور التنسيق الذي تقوم به أمانة المبادرة الدولية للشفافية في المعونة في إطار جماعي.

* عدد المؤشرات في البلدان المعنية قليل إلى درجة يتعذر معها حساب النسبة

الجدول ٢

مجالات تحتاج للتطوير

القطاع	النتائج الإنمائية	النسبة المئوية من التقدم المحرز بحلول نهاية عام ٢٠١٣ استنادا إلى مؤشرات البرنامج الإنمائي النواتج الوطنية الواردة في أطر النتائج في وثيقة البرنامج القطري	النسبة المئوية من التقدم المحرز بحلول نهاية عام ٢٠١٣ استنادا إلى مؤشرات البرنامج الإنمائي النواتج الوطنية الواردة في أطر النتائج في وثيقة البرنامج القطري
التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي	دعم ١٢٧ بلدا في مبادرات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، كان حوالي ٩٠ في المائة منها مع حكومات وطنية أو دون وطنية، وكان ٦٠ في المائة في شكل تعاون بين بلد وبلد آخر.	لا ينطبق	لا ينطبق
التحديات			
- نطاق الشراكات يقتصر حاليا إلى حد كبير على الحكومات. - التعاون فيما بين بلدان الجنوب غير مدرج بشكل صريح في تصميم البرامج. - تجزؤ أطر السياسات والأطر القانونية.			
الإجراءات: استراتيجية التعاون فيما بين بلدان الجنوب في طور الإعداد - ستكون متاحة بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.			
التحضر	استفاد ٣٢ بلدا مما أدخل من تحسينات على الخدمات الحضرية والتخطيط والحوكمة الحضرية، بما في ذلك إدارة الكوارث، وهذا يمثل زيادة بمقدار الثلث مقارنة بعام ٢٠١٢.	٢,٨ في المائة	٨١,٢ في المائة

مسائل بعينها. وجمعت الموارد الأساسية وغير الأساسية في ميزانية متكاملة. ومن العناصر الأساسية في الانتقال إلى الخطة الاستراتيجية الجديدة تنسيق البرامج، وهو عملية منهجية ومرحلية ستكفل اتساق جميع برامج البرنامج الإنمائي مع الخطة الاستراتيجية الجديدة، بما يوفر دعما قويا ومركزا سعيا إلى تحقيق الأولويات الوطنية بحلول عام ٢٠١٥.

رابعاً - تفاصيل النتائج الإنمائية

ما هي نسبة التقدم الذي يحرزه البرنامج الإنمائي؟

يتيح مؤشر التقدم قياس الأداء استناداً إلى مؤشرات النواتج الوطنية الواردة في أطر النتائج في وثيقة البرنامج القطري. انظر المرفقات للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن كيفية حسابه.

١١ - شملت الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ نواتج مؤسسية عددها ٢٥ ناتجاً جمعت في أربعة مجالات تركيز هي الحد من الفقر، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والحوكمة الديمقراطية، ومنع نشوب الأزمات والإنعاش، والبيئة والتنمية المستدامة. وسترکز الخطة الاستراتيجية الجديدة على سبعة نواتج في

إطار ثلاثة مجالات عمل موضوعية هي: (أ) مسارات تحقيق التنمية المستدامة؛ و (ب) تعزيز الحوكمة الديمقراطية الشاملة للجميع والفعالة؛ و (ج) بناء القدرة على التكيف لصالح الفئات المهمشة والمستبعدة والأشخاص الذين يعيشون في فقر. وليبيان كيف أن عمل البرنامج الإنمائي في إطار الخطة الاستراتيجية السابقة سيحدد الأساس الذي تقوم عليه الخطة الجديدة، تقدم نتائج الإنمائية لعام ٢٠١٣ في هذا التقرير حسب مجالات العمل الثلاثة المذكورة. ويُسلط الضوء على النتائج الرئيسية التي حققتها المنظمة في عام ٢٠١٣ في إطار كل جزء، مع التسليم بأن العديد من المواضيع مترابطة ترابطاً وثيقاً وأن النتائج تحققت من خلال أعمال متعددة التخصصات على نطاق المجالات الثلاثة. فمثلاً، في إطار "العمالة وسبل المعيشة" تقدم النتائج على السواء تحت مسار التنمية المستدامة (في ما يتعلق بالبيئات غير المتأثرة بالأزمات) ومسار بناء القدرة على التكيف (في ما يتعلق بالبيئات المتأثرة بالأزمات) بهدف بيان الكيفية التي تختلف بها النتائج باختلاف السياق والهدف الإنمائيين.

ألف - مسارات التنمية المستدامة

نظرة عامة

١٢ - ساهم البرنامج الإنمائي في تشكيل مسارات التنمية المستدامة في ١٥٤ بلداً من خلال مبادرات تمثل ٤٤ في المائة من النفقات السنوية للبرنامج الإنمائي. وتأثر أكثر من ٢٥ مليون شخص بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق توليد فرص العمل وسبل العيش، والتنمية

الحضرية، ووضع السياسات المتعلقة بالحماية الاجتماعية وتحقيق النمو المستدام، وإدارة الموارد الطبيعية، ووضع السياسات والمعايير. وأثر ٧٢ في المائة من هذه التدخلات تأثيراً مباشراً على حياة الناس من خلال تقديم الدعم في مجال التنفيذ، وتناول ٢٣ في المائة منها تغيير السياسات العامة، بينما أكد ٥ في المائة من هذه التدخلات على التغيير من خلال التوعية. وعزز البرنامج الإنمائي وضع السياسات على الصعيد القطري من خلال تقديم الدعم في ٢٥٤ ١ خطة وطنية، و ٤٨٨ سياسة، و ٩٩٥ عملية تشخيص، و ٨٥٣ ميزانية من أجل النهوض بإصلاح السياسات على أساس الحقوق وتحقيق النمو الشامل لصالح الفقراء، وتخفيف الاختناقات التي تعترض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتوليد فرص العمل اللائق، وإعطاء الأولوية للإدماج في سياق الحماية الاجتماعية. وساهم البرنامج الإنمائي في ٩٨٧ استراتيجية وخطط عمل وبرنامج لدعم تطوير سبل العيش وإنشاء أعمال تجارية مستدامة، وتعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية.

١٣ - وأحرز أكبر تقدم بحلول عام ٢٠١٣ في إيجاد فرص العمل وسبل العيش (٩٠,٥ في المائة) وهو ما يمثل ٣٦ في المائة من عمل البرنامج الإنمائي في هذا المجال، ثم في التنمية الحضرية بتقدم نسبته ٨٧,٨ في المائة (٦ في المائة في مجال مسارات التنمية المستدامة)، وفي سياسات ومعايير إدارة الموارد الطبيعية بتقدم نسبته ٨٥,١ في المائة (١٤ في المائة في مجال مسارات التنمية المستدامة). وحقق البرنامج الإنمائي أكبر نجاح عند الجمع بين تقديم الدعم في وضع السياسات والميزنة للحكومات وكان أقل نجاحاً عند التركيز على عمليات التشخيص والتخطيط فقط. وفي ما يتعلق بتعزيز الإدماج، ركز البرنامج الإنمائي بأكثر قدر من النجاح على المحرومين اقتصادياً وعلى النساء والشباب.

العمالة وسبل المعيشة

١٤ - في عام ٢٠١٣، جرى إيجاد ٦,٤٧ مليون فرصة عمل نتيجة الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي، أكثر من نصف تلك الفرص للنساء، وكان أكثر من ٥٨ في المائة منها في الصين وبنغلاديش. وشكلت مساهمات البرنامج الإنمائي، التي تركز على المرأة والشباب والفئات الضعيفة والمستبعدة، ١١,٤ في المائة من مجموع النفقات في عام ٢٠١٣.

١٥ - في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، عمل البرنامج الإنمائي مع الشركاء الوطنيين على المساعدة في إنشاء مشروع من أصل ١٠ مشاريع تجارية جديدة في عام ٢٠١٣ من خلال برنامج للمقاولين، و ٣٣ في المائة من هذه الشركات الجديدة شكلتها نساء بينما شكل الشباب ٢٩ في المائة منها. وفي ميانمار، دعمت مبادرات البرنامج الإنمائي في مجال التمويل البالغ الصغر واللامركزية والحماية الاجتماعية توفير العمل وسبل العيش

لما يزيد على ٥٠٠ ٠٠٠ شخص، أكثر من ٩٨ في المائة منهم نساء ريفيات، وشملت ٦ ٠٠٠ قرية. وزاد البرنامج الإنمائي الجهود الرامية إلى تلبية احتياجات الشباب عن طريق العمالة وتنظيم المشاريع الحرة، وحماية الحقوق، والمشاركة المدنية، والإدماج السياسي، وذلك بإجراء مبادرات في ٣٩ بلدا. وفي غينيا، أسفر التعاون بين الاتحاد الأوروبي وحكومة إسبانيا والبرنامج الإنمائي عن إيجاد ٣٣ ٠٠٠ فرصة عمل دائمة للشباب (٣٠ في المائة للنساء)، وساعدت مبادرات في مجال التمويل البالغ الصغر ٥ ٠٠٠ من الشباب المحرومين والنساء على الخروج من الفقر من خلال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتمكن أكثر من ١٢٤ ٠٠٠ من الشباب في الأرجنتين من تحسين مهاراتهم المهنية في إطار برنامج اجتماعي لفائدة أبناء العاطلين عن العمل. وساعد البرنامج الإنمائي ٧ ٨٥٠ من الشباب على إنشاء أعمال تجارية، والبحث عن فرص العمل والحصول على المهارات اللازمة في ممارسة الأعمال التجارية في الأردن، وتونس، والجزائر، ومصر، والمغرب، واليمن.

١٦ - وقد أشار تقييم عام ٢٠١٣ لمساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الحد من الفقر إلى أن "استراتيجيات تحسين سبل المعيشة ... [ينبغي] ... أن تدمج في نظام حوكمة يمكن الناس ويخلق استحقاقات يمكنهم الدفاع عنها ...". وقد اتبعت هذا النهج الجهود التي بذلها البرنامج الإنمائي في بنغلاديش، مما مكن ٣ ملايين من فقراء المناطق الحضرية من وضع خطط عمل وإدارة عقود لتقديم الخدمات لتلبية احتياجات المجتمعات المحلية. وشغلت المرأة ٩٠ في المائة من مناصب صنع القرار في اللجان المحلية.

التنمية الحضرية

١٧ - في عام ٢٠١٣، دعم البرنامج الإنمائي التنمية الحضرية في ٣٢ بلدا، أي بزيادة مقارنة بـ ٢٤ بلدا في عام ٢٠١٢، ويمثل ذلك ٢ في المائة من مجموع النفقات. وشملت المساهمات الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تقديم الخدمات في المناطق الحضرية، وإدارة الكوارث، والحوكمة، وتصريف النفايات وإدارة المياه، والأمن، والسياسات المحلية المتعلقة بالشباب، واللامركزية، والتنمية الاقتصادية المحلية. وأسفر الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي إلى الجبل الأسود في تطوير التخطيط المكاني عن اعتماد ٢٠ خطة مكانية للبلديات وحلول بديلة لتسوية الوضع القانوني للمستوطنات غير الرسمية. وفي نيبال، أنشأ البرنامج الإنمائي ٨٨ شراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال تصريف النفايات والمرافق الصحية، والإضاءة بالطاقة الشمسية، والمرافق الترفيهية والأسواق الحضرية.

١٨ - وأدى التعاون بين البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على صعيد ٢٦ مدينة إلى وضع خطط عمل لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية. وشملت النتائج التي

تحققت تحسين ما يُقدم من خدمات صحية، والحد من الوصم والتمييز وإيجاد أطر قانونية وسياساتية أكثر مراعاة للفئات الضعيفة والمستبعدة. وفي أوكرانيا، ضمن الناس الحصول على خدمات أفضل في ما يتعلق بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والعلاج منه عن طريق نظام للرصد يشرف عليه المرضى. وتحققت المساواة في الحقوق لصالح السكان المهمشين في سيبو بالفلبين بسن تشريعات محلية لمكافحة التمييز.

الحماية الاجتماعية

١٩ - استفاد أكثر من ١٥ مليون شخص على صعيد ٧٢ بلدا في عام ٢٠١٣ من تحسن سبل الاستفادة من نظم الحماية الاجتماعية نتيجة للدعم المقدم من البرنامج الإنمائي، إذ بلغ مجموع هذا الدعم ٩,٤ في المائة من النفقات السنوية. وعززت الجهود التي بذلها البرنامج الإنمائي قدرات البلدان على الربط بين سياسات العمالة والأسواق بسياسات أكثر شمولاً في مجال الحماية الاجتماعية. وفي المكسيك، عمل البرنامج الإنمائي مع الحكومة على بيان أن فرض نسبة مقترحة لضريبة القيمة المضافة من شأنه أن يلقي ١٤ مليون شخص في براثن الفقر المدقع. وأدت هذه المشورة في مجال السياسات إلى تطبيق إصلاحات أكثر دقة قللت من الأعباء الملقاة على كاهل الفقراء ووازنت بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢٠ - وأدار البرنامج الإنمائي منحا من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا في ٢٦ بلدا بنفقات بلغ مجموعها ٤١٤ مليون دولار في عام ٢٠١٣. وتساعد حاليا مساهمات البرنامج الإنمائي ١,٣ مليون شخص على الحصول على العلاج الضروري للحياة بالأدوية المضادة للفيروسات العكوسة، أي ما يعادل حوالي شخص واحد من كل سبعة أشخاص يتلقون ذلك العلاج على الصعيد العالمي. وحتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، حققت منح الصندوق العالمي التي يديرها البرنامج الإنمائي أعلى مستوى من حيث درجات تقييم الأداء منذ بدء الشراكة؛ إذ حصل ٥٣ في المائة من المنح على درجتي ألف ١ (A1) أو ألف ٢ (A2)، مقارنة بنسبة ٣٧ في المائة من المنح التي لا يديرها البرنامج الإنمائي. وفي ستة بلدان في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، أنجز البرنامج الإنمائي أنشطة بناء القدرات وأحال دوره في مجال إدارة المنح إلى الشركاء الوطنيين.

النمو المستدام

٢١ - دعمت مساهمات البرنامج الإنمائي الرامية إلى كفالة النمو المستدام ١٣٥ بلدا في عام ٢٠١٣، وشمل ذلك ١٣,٥ في المائة من النفقات السنوية. وأدرجت النهج التي يتبعها

البرنامج الإنمائي على نطاق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من أجل حماية قاعدة الموارد الطبيعية وإدارتها.

٢٢ - وواصل البرنامج الإنمائي معالجة الخطط الإنمائية الوطنية وإصلاح السياسات من خلال إطار التعجيل بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. وساهم البرنامج الإنمائي في تطوير خطط عمل متصلة بإطار التعجيل بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية في ١٢ بلدا إضافيا في عام ٢٠١٣، وبذلك بلغ عدد البلدان المستفيدة من المساعدة ٥٦ بلدا في المجموع منذ عام ٢٠١٠. وتبين التحليلات أن البلدان التي لديها إطار للتعجيل بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية تحقق نسبة تقدم أكبر تبلغ ١١ في المائة في المتوسط؛ ومن المرجح أن أحد العوامل المساهمة في ذلك ارتفاع مستوى الإمساك بزمام الأمور من جانب الحكومات. وتبين التحليلات كذلك أن عددا أكبر من فرص العمل المدعومة من البرنامج الإنمائي أنشئ في البلدان التي لديها إطار للتعجيل بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، وأن نسبة مئوية أعلى من تلك الوظائف خصصت للنساء. وتبين أن في البلدان التي لديها إطار للتعجيل بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية وجود أكبر للضمانات البيئية والاجتماعية - وهي ضمانات أشار ٧١ في المائة من البلدان إلى أنها قائمة لديها مقارنة بنسبة ٦٢ في المائة من البلدان التي ليس لديها إطار للتعجيل بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية - ونجاح أكبر بقليل في ما يتعلق بالنتائج الجنسانية.

٢٣ - وفي عام ٢٠١٣، عمل البرنامج الإنمائي مع حوالي ١٠٠ بلد على الترويج للطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة والحصول عليها. وبالشراكة مع مؤسسة بيل وميليندا غيتس وبلاستفادة من الخبرات المكتسبة من بوركينافاسو والسنغال ومالي، استفاد أكثر من ٣,٥ ملايين شخص في المناطق الريفية على صعيد ١٢ بلدا من خدمات الطاقة الحديثة المقدمة من ٢ ٩٠٠ مؤسسة ريفية لتوليد الطاقة ساهمت في إيجاد فرص العمل وتغيير سبل الحياة.

إدارة الموارد الطبيعية

٢٤ - في عام ٢٠١٣، قدم البرنامج الإنمائي الدعم إلى ١١٧ بلدا من أجل تحسين القدرات والنظم في مجال إدارة الموارد الطبيعية بما يمثل نسبة ٤,٣ في المائة من مجموع النفقات. وتناول البرنامج الإنمائي الاستدامة البيئية وارتباطها بالفقر وعدم المساواة، وتحسين الوصول إلى الموارد الطبيعية الذي يعد أمرا أساسيا للعمالة وسبل المعيشة، والقدرات على تحقيق نمو يتسم بقلّة الانبعاثات والتكيف مع تغير المناخ.

٢٥ - وعمل البرنامج الإنمائي مع مرفق البيئة العالمية في ١٠١ من البلدان لدعم الفقراء والضعفاء الذين يعتمدون على نظم إيكولوجية متنوعة ومستدامة. وأثرت هذه المساهمات مباشرة في مساحة تفوق ٢٥٠ مليون هكتار برا وبحرا بتعزيز الإدارة المستدامة للأراضي والغابات وتحسين ممارسات الإنتاج وتعزيز أسباب المعيشة. وعلى مدى السنتين الماضيتين، أثر برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمية تأثيرا إيجابيا في ٤٦٥ منطقة من المناطق المحمية ومناطق الحفظ التابعة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية على امتداد ١٢,٧ مليون هكتار. وأشركت مشاريع البرنامج الإنمائي ومرفق البيئة العالمية ٦٠٠ ١٢٥ فرد من أفراد المجتمعات المحلية وأسهمت في تحسين إدارة أكثر من ٧٦ ٠٠٠ هكتار من المراعي.

٢٦ - وساعد البرنامج الإنمائي على إنشاء منابر للحوار من أجل الحد من إزالة الغابات وزيادة مخزونات كربون الغابات في سلاسل التوريد في الجمهورية الدومينيكية وكوستاريكا، وزيادة فرص الحصول على التمويل من أجل المحافظة على التنوع البيولوجي في بيرو وشيلي وغواتيمالا. وفي إطار برنامج وطني مدعوم من البرنامج الإنمائي، مددت إندونيسيا وقفا اختياريا مدته سنتان بشأن الامتيازات المتعلقة باستغلال الأراضي المغطاة بالغابات وبالخث. وعن طريق برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية والشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، دعم البرنامج الإنمائي ٣٠ بلدا من أجل التحضير للمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات، التي تتناول إجراءات التخفيف من أثر تغير المناخ بالحد من الانبعاثات الناجمة عن الأنشطة الحرجية وتعزيز مخزونات الغابات من الكربون.

٢٧ - وقدمت الشراكة المسماة "كل قطرة مياه ثمنا" بين البرنامج الإنمائي وشركة كوكا كولا المساعدة للمجتمعات المحلية في ٢٢ بلدا من جميع أرجاء أوروبا ورابطة الدول المستقلة ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ ومنطقة الدول العربية على إيجاد حلول مستدامة محلية لمشكلة المياه والمرافق الصحية وتحديات التكيف مع تغير المناخ وتنفيذ هذه الحلول. وأتيح لما يزيد على ٧٨ ٠٠٠ شخص الحصول على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي، وعزز ١٥ ٠٠٠ شخص قدرتهم على التكيف مع تغير المناخ، واستفاد ٤٠٠ ٠٠٠ شخص من أنشطة التوعية بشأن استخدام الموارد المائية استخداما مسؤولا.

باء - الحوكمة الديمقراطية الشاملة للجميع والفعالة

لمحة عامة

٢٨ - في عام ٢٠١٣، عمل البرنامج الإنمائي مع ١٤٠ بلدا في مجال الحوكمة الديمقراطية الشاملة للجميع والفعالة من خلال مبادرات تمثل ٢٢ في المائة من النفقات السنوية. ويشمل هذا المجال من مجالات العمل المشاركة في العمليات السياسية بما في ذلك الانتخابات؛ والعدالة والأمن وسيادة القانون؛ والحوكمة وتقديم الخدمات العامة. ونفذت في الغالب تدخلات ذات أثر مباشر على حياة الناس (٣٦ في المائة من مجموع المساعدة)، يليها تغيير السياسات العامة (٣٢ في المائة)، وإذكاء الوعي (٣١ في المائة). وأسهم البرنامج الإنمائي في ١٧٣ برنامجا تجريبيا و ٤٤٥ خطة عمل وبرنامج عمل بغية تعزيز تقديم الخدمات العامة وتنمية قدرات الحكومات، بما في ذلك البرلمانات ومؤسسات حقوق الإنسان. ودعمت مساهمات البرنامج الإنمائي في مجال السياسات إجراء ٣٦٠ تشخيصا و ٢٧٠ عملية تشريعية ووضع ٢٦١ خطة و ٢١٧ سياسة لتعزيز الإدارة العامة وزيادة فرص الحصول على الخدمات العامة والعدالة والحد من الفساد.

٢٩ - وكان التقدم العام المحرز في هذا المجال مرتفعاً، إذ بلغ نسبة ٨٧ في المائة، مع إحراز أكبر قدر من التقدم في مجالات العدالة والأمن وسيادة القانون والمشاركة في العمليات السياسية، بما في ذلك الانتخابات، وهي مجالات تمثل مجتمعة نسبة ٨٠ في المائة من نفقات البرنامج الإنمائي في هذا المجال. ودعمنا لإذكاء الوعي، كان البرنامج الإنمائي أكثر نجاحاً في توسيع نطاق إدماج المرأة وأقل نجاحاً في توسيع نطاق إدماج الناس من مختلف الميول الجنسية.

المشاركة في العمليات السياسية والانتخابات

٣٠ - تنامي بشكل كبير دور البرنامج الإنمائي في دعم العمليات الانتخابية في جميع مراحل الدورة الانتخابية خلال العقد الماضي، من ١٩ بلدا في عام ٢٠٠٨ إلى ٦٨ بلدا في عام ٢٠١٣. وفي عام ٢٠١٣، أدى الدعم الذي قدمه البرنامج الإنمائي إلى تسجيل أكثر من ٤٣ مليون ناخب جديد، بما في ذلك أكثر من ١٩ مليون ناخب في أفريقيا، إضافة إلى إدلاء ٩٦ مليون شخص بأصواتهم في الانتخابات، بما في ذلك ٤١ في المائة من الناخبات.

٣١ - وذكر تقييم مواضيعي مستقل أجري في عام ٢٠١٢ أن المساهمات التي قدمها البرنامج الإنمائي أفضت إلى زيادة الطابع المهني في إدارة الانتخابات وإلى عمليات أكثر شمولية. وأبرز أيضا أن قدرة المنظمة على تمثيل المصالح الوطنية والدولية لا 'تحل محلها' أي جهة. ولاحظ التقييم أنه يتعين على البرنامج الإنمائي أن يجسد الفهم والمعارف المؤسسية بصورة أكمل في

تصميم البرامج وتنفيذها، ولا سيما على الصعيد القطري. ولا يزال البرنامج الإنمائي يواجه صعوبة في ضمان مراعاة المساواة بين الجنسين مراعاة تامة في إدارة الدورات الانتخابية.

٣٢ - وأسفر الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع السلطات الوطنية، إلى زيادة النسبة المئوية للعضوات المنتخبات في المجالس الوطنية في السنغال (من ٢٢,٧ إلى ٤٢ في المائة) وكينيا (من ١٠ إلى ٢١ في المائة). أما توغو وغانا وليسوتو فقد زادت من نسبة النساء المنتخبات بما قدره ٤,٣ و ٢,٢ و ٢,٥ في المائة على التوالي.

٣٣ - وعمل البرنامج الإنمائي مع الهيئات التشريعية في ٤٩ بلدا من أجل تحسين مهارات المشرعين في مجالات التوعية وإسداء المشورة وعقد جلسات الاستماع للاستفادة من الخبرة التقنية وسماع وجهات نظر المواطنين. ودعم البرنامج الإنمائي، مستخدما شتى الأساليب القائمة على المشاركة، سن دستور تونس الجديد وأول برلمان للشباب في دولة فلسطين.

٣٤ - وفي ١٠ بلدان، تولى البرنامج الإنمائي وبرلمان المناخ تعزيز قدرات البرلمانيين على ممارسة الدعوة من أجل مصادر الطاقة المتجددة ورصدها، والنهوض بالسياسات والإصلاحات التنظيمية بهدف التشجيع على الاستثمار في الطاقة المتجددة. وفي الهند، أدى برلمانيون دورا كبيرا في مضاعفة الميزانية المخصصة للطاقة المتجددة، وكان لهم أثر في إعادة تطبيق الحوافز المتعلقة بالطاقة الريحية وزيادة المبالغ المرصودة للطاقة المتجددة. وفي المغرب، خُفّضت ضريبة القيمة المضافة على الألواح الشمسية وغيرها من معدات الطاقة المتجددة المستوردة.

العدالة والأمن وسيادة القانون

٣٥ - في عام ٢٠١٣، أسفر الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي عن تحسين سبل الاحتكام إلى القضاء لما يزيد على ٤ ملايين شخص في ٧٢ بلدا، يمثل النساء نسبة ٤٩ في المائة منهم. وانصب تركيز الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي على آليات التوعية القانونية، والاستشارة القانونية، وتسوية المنازعات، وتوفير المعونة القانونية، والحماية، وإزالة الحواجز التي تحول دون الوصول إلى العدالة. وفي ليبيريا، تحسنت سبل وصول ١,٢ مليون شخص حاليا إلى العدالة وحقوق الإنسان وخدمات الحماية عقب تنمية قدرات المحامين والمحامين العامين وموظفي السجون ومراقبي حقوق الإنسان في المقاطعات. وتُظهر بالفعل النتائج المبكرة التي تحققت مع الحكومة الوطنية والشركاء زيادة في معالجة قضايا العنف الجنسي والجسدي. وفي كازاخستان، استفاد ٩٨٠.٠٠٠ شخص ينتمون إلى الفئات الضعيفة من تحسن سبل الاستفادة من وسائل سابقة للجوء إلى القضاء وفعالة من حيث التكلفة في مجال تسوية المنازعات، نتيجة لعمل البرنامج الإنمائي مع المحكمة العليا والمنظمات غير الحكومية من أجل تنفيذ قانون الوساطة.

٣٦ - وفي ٣٦ بلدا، قدم البرنامج الإنمائي الدعم الاستشاري إلى لجان حقوق الإنسان، وخدمات أمناء المظالم ووزارات العدل، بما في ذلك تيسير مشاركة المجتمع المدني؛ وقدم الدعم للبلدان حتى تفي بالتزاماتها الدولية في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل. وفي عام ٢٠١٣، أدى ذلك إلى وضع أول خطط عمل وطنية لحقوق الإنسان في تركمانستان وسيشيل وناميبيا؛ وأول قانون يكفل المساواة في مولدوفا، وهو قانون ينص على مكافحة التمييز ضد الأقليات؛ وأول تقرير للمجتمع المدني عن الاستعراض الدوري الشامل في فييت نام. وفي أوروبا ومنطقة رابطة الدول المستقلة، أدى الدعم الذي قدمه البرنامج الإنمائي إلى خدمات أمين المظالم إلى إعادة اعتماد تقديرات الدرجة "ألف" في أربعة بلدان من جانب لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

٣٧ - وفي عام ٢٠١٣، مضى البرنامج الإنمائي قدما في تنفيذ توصيات اللجنة العالمية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية والقانون عن طريق تقديم الدعم إلى التقييمات والاستعراضات القانونية في ٦٥ بلدا وفي الحوارات الوطنية في ٤٩ بلدا، مما أدى إلى قيام ١٧ بلدا بعمليات إصلاح قانوني من أجل تحسين أساليب التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية. وشمل هذا الأمر أوروغواي والجمهورية الدومينيكية وغواتيمالا وهندوراس، وأدى إلى سن تشريعات جديدة ذات صلة بفيروس نقص المناعة البشرية. ونقحت رواندا قانون العقوبات لإلغاء تجريم الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال.

الحوكمة وتقديم الخدمات العامة

٣٨ - قدم البرنامج الإنمائي الدعم إلى ٧٤ بلدا في عام ٢٠١٣ من أجل تحسين الإنصاف في تقديم الخدمات العامة، بما يمثل نسبة ٦,٦ في المائة من مجموع النفقات. وفي بنغلاديش، أصبح ٤ ملايين شخص في الشهر الآن يحصلون على الخدمات العامة والوثائق بالاتصال الحاسوبي المباشر، بما في ذلك سجلات الأراضي وشهادات الميلاد. وخلص تعداد وطني للسكان إلى أن متوسط وقت الانتظار للحصول على هذه الخدمات تقلص من سبعة أيام إلى ساعة واحدة في المتوسط، وانخفض معدل المسافة المقطوعة من ٣٥ كيلومترا إلى ثلاثة كيلومترات. وفي الهند والبرازيل، تعتمد الحكومات والمواطنون مؤشرات التنمية البشرية الوطنية ودون الوطنية المتاحة للعموم بدعم من البرنامج الإنمائي لاسترشاد بها في المناقشات العامة وصنع القرارات. ولدى جمهورية تنزانيا المتحدة وسيراليون وكينيا وليبيريا الآن تعقيبات من المواطنين على نوعية الخدمات المقدمة وإمكانية الوصول إليها والمساءلة بشأنها في إطار نظم إدارة أداء الخدمات العامة.

٣٩ - وتبين مبادرات البرنامج الإنمائي لمكافحة الفساد في ١٦ بلدا أن تعزيز الشفافية والمساءلة في قطاعات الخدمات العامة، من قبيل الصحة والتعليم والمياه أسهم في إزالة الاختناقات وتحسين الخدمات المقدمة. ومن بين هذه البلدان الـ ١٦، وسع ١١ بلدا نطاق مبادرات مكافحة الفساد. وفي الأردن وأرمينيا وصربيا والصين وكوستاريكا وكوسوفو^(١) وكولومبيا والفلبين، يمكن أن يبلغ المواطنون عن حالات الفساد سواء على الإنترنت أو عن طريق آليات الإبلاغ الرسمية المتاحة بدعم من البرنامج الإنمائي.

جيم - بناء القدرة على التكيف

لحة عامة

٤٠ - في عام ٢٠١٣، عمل البرنامج الإنمائي مع ٩٧ بلدا على بناء القدرة على التكيف من خلال مبادرات تمثل نسبة ٣٤ في المائة من النفقات السنوية. وساهم البرنامج الإنمائي في بناء القدرة على التكيف عن طريق الحد من أخطار الكوارث؛ وإدارة الموارد البشرية؛ ومنع نشوب النزاعات؛ والعدالة والأمن وسيادة القانون؛ والمشاركة في العمليات السياسية وفي الانتخابات؛ والعمالة وسبل المعيشة. وأثرت نسبة ٥٣ في المائة من تدخلات البرنامج الإنمائي بصورة مباشرة في حياة الناس من خلال تقديم الدعم في مجال التنفيذ، بنسبة ٢٢ في المائة عن طريق تغيير السياسات العامة وبنسبة ٢٥ في المائة عن طريق إذكاء الوعي. وفي ٤٩ بلدا، قدم البرنامج الإنمائي الدعم لتنفيذ أكثر من ٤٠٠ استراتيجية وخطة عمل وبرنامج عمل وكذلك ٥١٤ مبادرة تجريبية تشمل دعم سبل كسب الرزق، وإصلاح الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية، وتأهب المجتمعات المحلية للحد من مخاطر الكوارث، وبناء القدرات المؤسسية على المصالحة وبناء السلام. ومن بين هذه المبادرات التجريبية، جرى توسيع نطاق نسبة تفوق ٣٠ في المائة. وفي ما يتعلق بالمساهمات في تغيير السياسات العامة، قدم البرنامج الإنمائي الدعم، في ٧٢ بلدا، لوضع ١٢١ سياسة، وإجراء ٤١٧ عملية تشخيص، ووضع ٣٥٨ خطة وطنية، و ١٢٩ ميزانية، و ٩٧ عملية تشريعية تهدف في المقام الأول إلى تحسين القدرات التشخيصية وإدارة المخاطر، بما في ذلك توفير أمن المواطنين.

٤١ - ويظهر تحليل لأداء البرنامج الإنمائي أن التقدم في الحد من مخاطر الكوارث كان أكبر (٨٣ في المائة)، تليه الانتخابات في البلدان التي تمر بحالات إنمائية خاصة (تقدم بنسبة ٦٥ في المائة)، والعدالة والأمن وسيادة القانون في البلدان التي تمر بحالات إنمائية خاصة

(١) ينبغي أن يكون من المفهوم أن جميع الإشارات المتعلقة بكوسوفو في هذا التقرير ترد في سياق قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

(٥٧ في المائة). وهذه الأرقام الأخيرة تعكس بوضوح التحديات التي تواجه تحقيق مكاسب التنمية والحفاظ عليها في البيئات المعقدة والمتغيرة بدرجة كبيرة. ودعماً لإذكاء الوعي، كان البرنامج الإنمائي أكثر نجاحاً في توسيع نطاق إدماج المرأة والفئات المحرومة من الناحية الاقتصادية والشباب والمشردين واللاجئين. وهذا ينسجم مع تقييم عام ٢٠١٣ لمدى إسهام البرنامج الإنمائي في دعم البلدان المتأثرة بالتزاعات الذي جاء فيه "أن البرنامج الإنمائي قد حقق قدراً من النجاح في زيادة الفرص المتاحة أمام النساء للمشاركة بقدر أكبر في المجال السياسي والقانوني للبلدان التي خرجت من النزاعات"، وهو تحسن مقارنة بتقييم عام ٢٠١٠ لمدى إسهام البرنامج الإنمائي في اتقاء الكوارث والإنعاش الذي لاحظ أن "من الضروري وجود التزام أقوى من أجل ... تعزيز المساواة بين الجنسين في برمجة مواجهة الأزمات".

الحد من أخطار الكوارث

٤٢ - عام ٢٠١٣، قدّم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم في مجال السياسات والدعم التقني إلى ١٨ بلداً من أجل تعزيز مستوى التأهب والتخفيف من وطأة الكوارث على المجتمعات الضعيفة، لا سيما الكوارث المتصلة بالمناخ، وقد مثل هذا الدعم ٣,٦ في المائة من النفقات السنوية.

٤٣ - وأسفرت مساهمات البرنامج الإنمائي عن خطط مراعية للفوارق بين الجنسين تستهدف الحد من أخطار الكوارث وإدارة أخطار المناخ في كل من باكستان، والعراق، وقرغيزستان، ومدغشقر، وهندوراس. وأعدت ١٠ بلدان إضافية معرضة لأخطار عالية خطراً للإنعاش بعد الكوارث، وأنجزت ثلاثة بلدان عمليات تقييم أخطار الكوارث فأصدرت للمرة الأولى خرائط محلية وإقليمية تبين المناطق المعرضة للأخطار. وبفضل الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وبلاستفادة من الخبرة المكتسبة في كوبا، وُضعت خطط للتنفيذ في حالات الأخطار، وأجريت دراسات عن قابلية التأثر بالمخاطر ووضعت خرائط وقواعد بيانات لنظم المعلومات الجغرافية إلى جانب خطط للإدارة والإنعاش مراعية للفوارق بين الجنسين في ترينيداد وتوباغو، وجامايكا، والجمهورية الدومينيكية، وغيانا.

منع نشوب النزاعات

٤٤ - عام ٢٠١٣، دعمت مساهمات البرنامج الإنمائي ١٤ بلداً من أجل وضع بني وطنية للحوار والوساطة وإدارة النزاعات. وكجزء من محادثات السلام في كولومبيا ونتيجة للدعم المقدم من البرنامج الإنمائي، أدرجت مقترحات من ٦٠٠ ٤ منظمة من منظمات المجتمع

المدين، تمثل غالبيتها ضحايا النزاعات المسلحة، في اتفاقات تشمل التنمية الريفية والمشاركة السياسية. وعُززت القدرات الوطنية في مجال إدارة النزاعات، والتفاوض والحوار، من خلال تقديم الدعم في مجال التعلم من النظراء لفائدة ٤٠ من الميسرين وبناء السلام الوطنيين في منطقة الدول العربية. وأدت أعمالٌ مماثلة في بوليفيا، وتشاد، وغانا، وملديف، وموريتانيا، ونيبال، واليمن إلى تدوين أفضل الممارسات والدروس المستفادة من بلدان الجنوب في ما يتعلق بإنشاء آليات للوساطة من الداخل ووضع البنى التحتية للسلام.

السلام والأمن وسيادة القانون

٤٥ - في عام ٢٠١٣، زاد البرنامج الإنمائي إمكانية استفادة الفئات الضعيفة في ١٩ بلداً من خدمات العدالة والأمن، معظمها من بلدان الحالات الإنمائية الخاصة، وقد مثل هذا الدعم ١٨,٦ في المائة من النفقات السنوية (٥٩ في المائة منها في أفغانستان). ومن خلال الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي، عن طريق الصندوق الاستئماني للقانون والنظام في أفغانستان، صارت مراكز دفع المرتبات الـ ١٩٠ التابعة لوزارة الداخلية تؤدي مهامها بالكامل؛ وحصل ١٥٠.٠٠٠ فرداً من أفراد الشرطة الوطنية الأفغانية وحراس السجون على مرتباتهم ومكافآتهم عن طريق نظام كشوف المرتبات الإلكتروني ونظام الدفع البديل القائم على الأجهزة المحمولة. وكذلك، ساهم الصندوق الاستئماني للقانون والنظام في أفغانستان في تعزيز مؤسسات الشرطة في المجتمعات المحلية وتوظيف النساء في صفوف أفراد الشرطة وتدريبهن. وفي نهاية السنة، كانت هناك ٦٦٧ امرأة من بين أفراد الشرطة من مختلف الرتب، أي زيادة نسبتها ١٥٠ في المائة منذ أن بدأ برنامج التوظيف. ورغم هذه التحسينات، ما زالت نسبة النساء من أفراد الشرطة تقل عن ٢ في المائة.

٤٦ - واستطاعت النساء والفتيات ضحايا العنف الجنسي والجنساني، وغيرهن من النساء المعرضات للخطر، الحصول على خدمات العدالة والأمن في أفغانستان، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسيراليون، والصومال، والعراق من خلال مساهمات البرنامج الإنمائي. ففي بوروندي، استعرضت المراكز الجامعة التي يدعمها البرنامج الإنمائي والتي تقدم الخدمات القانونية والنفسية - الاجتماعية لضحايا العنف الجنسي والجنساني ما يزيد على ٢٥٠٠ حالة، أي زيادة قدرها ٤٠٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٢. وفي الصومال، دعم البرنامج أكثر من ١٥٠٠٠ قضية قانونية.

٤٧ - وفي عام ٢٠١٣، دعم البرنامج الإنمائي السلطات في ١٠ بلدان بهدف الحد من العنف المسلح ومكافحة الأسلحة الصغيرة من خلال إنشاء مراصد لجمع البيانات عن الجريمة والعنف وتحليلها، ووضع خطط أمنية محلية، وشنّ قوانين لتنظيم حيازة الأسلحة.

وقد شهدت السلفادور انخفاضاً في أحداث العنف منذ إبرام هدنة مع العصابات عام ٢٠١٢، وذلك بدعم جزئي من البرنامج الإنمائي في تفعيل هذه الهدنة من خلال وضع خطط أمنية محلية، وتعزيز الإدماج الاجتماعي للشباب المعرضين للخطر في مناطق انتشار العصابات.

المشاركة في العمليات السياسية والانتخابات

٤٨ - عام ٢٠١٣، دعم البرنامج الإنمائي ١٨ بلدًا في هذا الميدان في إطار مجال التركيز المتعلق بمنع وقوع الأزمات والخروج منها، وحقق نسبة نجاح بلغت ٧٠ و ٥٣ في المائة على التوالي في مدى اهتمام تلك المساهمات بالنساء والشباب.

٤٩ - وأظهر تقييم مواضيعي مستقل أُنجز عام ٢٠١٢ أن مساعدة البرنامج الإنمائي كانت أساسية في إجراء انتخابات ذات مصداقية في ظروف ما بعد النزاع وعمليات الانتقال السياسي الحساسة. وفي أفغانستان، دعم البرنامج الإنمائي اللجنة الانتخابية المستقلة في عملية وضع استراتيجية جنسانية للانتخابات. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بلغت نسبة النساء من الناخبين الجدد البالغ عددهم ٣,٤ مليون ناخب ٣٤,٥ في المائة.

٥٠ - ومن خلال مساهمات البرنامج الإنمائي في السودان، كوّنت الحكومات المحلية خططها كي تشمل أولويات تقديم الخدمات للاجئين الذين طال أجل لجوئهم، وضمان حصول اللاجئين حالياً على خدمات الحكومات المحلية. وفي لبنان عزّز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قدرة المجتمعات المحلية المضيفة للاجئين على التكيف في ٢٠ بلدية من خلال خطط للتنمية الإقليمية وفّرت إمكانية تحسين الري والحماية من الفيضانات وتصريف النفايات الصلبة.

العمالة وسبل المعيشة

٥١ - في عام ٢٠١٣، ولّد الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي أكثر من ٣,٢ مليون يوم عمل في إطار فرص عمل قصيرة الأجل في ١٤ بلدًا، عادت بالفائدة على أكثر من ٢٠٠.٠٠٠ شخص متضرّر من الأزمات، ومثلت النساء أكثر من ٤٠ في المائة منهم. وقد أنشأ أكثر من نصف الذين حصلوا على فرص عمل مؤقتة أعمالاً تجارية صغيرة، مما ساعد على تحسين دخولهم واستقرارها على المدى الطويل. وقدّم البرنامج الإنمائي الدعم إلى أكثر من ١٢.٠٠٠ مقاتل سابق، ٣٥ في المائة منهم من النساء، في سبعة بلدان، مما مكّنهم من تأمين وظائف ومصادر رزق من أجل الحفاظ على الاستقرار والسلام.

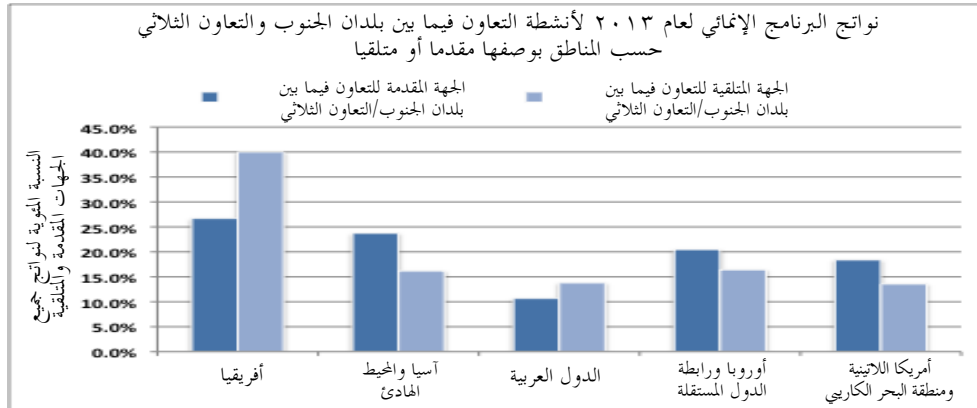
٥٢ - ودعم البرنامج الإنمائي إصلاح البنية التحتية للمجتمعات المحلية في ١٤ بلداً، من بينها، باكستان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وميانمار، وهايتي، واليمن، وقد استفاد من ذلك أكثر من ٣,٣ ملايين شخص عن طريق ربط المجتمعات المحلية بالأسواق، وتحسين إمكانية الحصول على الخدمات بما في ذلك المياه، والتعليم، وإصلاح النظم الزراعية. ودعم البرنامج الإنمائي الحكومات في كل من بروندي، وزمبابوي، وسيراليون، والصومال، ونيبال، واليمن من أجل تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية على تصميم وتنفيذ استراتيجيات تستهدف تعزيز العمالة عن طريق تحسين آليات جمع البيانات. وفي أفغانستان، دعمت مساهمات البرنامج الإنمائي أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص، أكثر من ٤٠ في المائة منهم من النساء، وذلك بتأمين ٩٨٥ ٠٠٠ يوم عمل في إطار فرص عمل قصيرة الأجل في قطاع النقل ومشاريع البنى التحتية، مما حسن الوصول إلى الأسواق لزهاء ١١٥ ٠٠٠ أسرة معيشية، وأفسح المجال لأكثر من ١٦١ ٠٠٠ أسرة معيشية للحصول على مياه شرب نظيفة، وأسهم في إقامة شبكات لمياه الشرب النظيفة وللري تستفيد منها أكثر من ٢٧٣ ٠٠٠ أسرة معيشية.

خامساً - التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والشراكات والتنسيق وتنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات

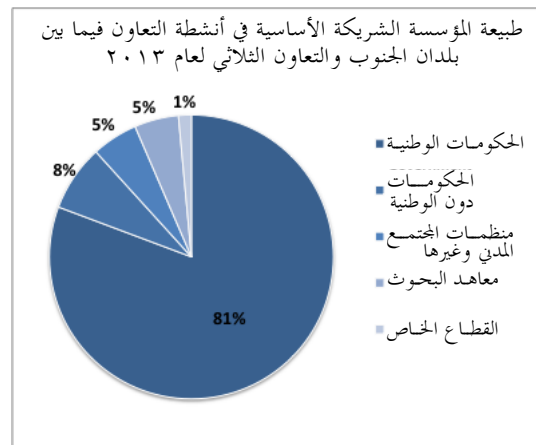
ألف - التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

٥٣ - وضع البرنامج الإنمائي خرائط لكل أنشطة التعاون الجارية والمخطط لها فيما بين بلدان الجنوب وأنشطة التعاون الثلاثي من أجل تحديد خط أساس وتوفير المعلومات التي يمكن الاسترشاد بها عند وضع الاستراتيجيات في هذا المجال البالغ الأهمية.

الشكل ٢



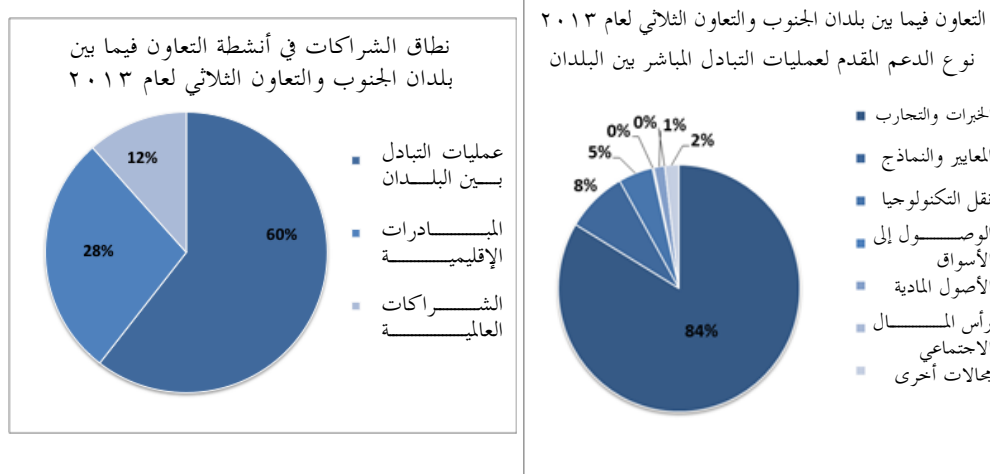
الشكل ٣



٥٤ - وفي عام ٢٠١٣، أبلغت مكاتب البرنامج الإنمائي عن أنشطة تعاون فيما بين بلدان الجنوب وأنشطة تعاون ثلاثي في ٧٤٧ من النواتج القطرية في الأنشطة المضطلع بها في ١٢٧ بلداً، وهو ما يمثل زيادة مقارنة بعام ٢٠١٢، إذ بلغت النواتج القطرية ٤٦٠ ناتجاً في ١٢٥ بلداً. وكان الشريك الأساسي هو الحكومات الوطنية، على النحو المبين في الشكل ٣ أعلاه. ويبيّن توزيع الشركاء ضرورة أن يركّز البرنامج الإنمائي على توسيع نطاق الشراكات لتشمل القطاع الخاص والجهات الفاعلة من غير الدول من أجل الاستفادة بصورة كاملة من طائفة الخبرات المتاحة في بلدان الجنوب. وعلى النحو المبين في الشكل ٤ أدناه، جرت معظم أنشطة التبادل بين بلدان الجنوب بين بلدين أو أكثر، ومن بين هذه الأنشطة كانت حصة تبادل الخبرات والتجارب هي الأكبر.

الشكل ٤

الشكل ٥



٥٥ - وساعد تقييم البرنامج الإنمائي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لعام ٢٠١٣ والخطة الاستراتيجية وعملية مواءمة البرامج على استرعاء انتباه المكاتب القطرية والمقر إلى ضرورة عدم الاقتصر على التعاون في مجالات مخصصة مع قلة من الشركاء وفي إطار زمني قصير، وإنما اتباع نهج يتسم بطابع استراتيجي أكبر. وستعين هذه الاستراتيجية، الجاري وضعها حاليًا، البرنامج الإنمائي على الاستفادة الكاملة من التحوّل في مسار النمو وزيادة عدد الجهات الفاعلة. وسوف تجابه التحديات التي أبرزها التقييم وستستجيب للنتائج المتوصل إليها في تحليل البرنامج الإنمائي للعمل الحالي.

باء - الشراكات

٥٦ - استهل مركز سول للسياسات التابع للبرنامج الإنمائي، الذي افتتح عام ٢٠١١ في جمهورية كوريا، مبادرة بشأن التحديات المشتركة للبلدان المتوسطة الدخل. وحددت هذه المبادرة التحديات الإنمائية المشتركة بين هذه المجموعة المتنوعة من البلدان وقدمت توصيات من أجل تجنب "فخ الدخل المتوسط" وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٥٧ - وبحسب المركز العالمي للتفوق في الخدمات العامة في سنغافورة، في السنة الأولى من عمله بشكل كامل، الاتجاهات في مجال إصلاح القطاع العام والأفكار المبتكرة في ما يتعلق بالخدمة العامة، مع التركيز بصفة خاصة على تعزيز قدرات التوقع والتخطيط في البلدان النامية؛ وتحفيز المسؤولين الحكوميين من خلال التصميم على أساس الجدوى؛ ودور الخدمة العامة في الحد من أوجه عدم المساواة في المناطق الحضرية.

٥٨ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، أنشأ البرنامج الإنمائي بالتعاون مع حكومة البرازيل، المركز العالمي للتنمية المستدامة (مركز ريو +) من أجل وضع سياسات وممارسات تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة والمنصفة. ودعم هذا المركز الحكومة البرازيلية في العمل مع منظمات المجتمع المدني على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بتسليط الضوء على قضايا عدم المساواة والاستبعاد.

٥٩ - وفي عام ٢٠١٣، واصل البرنامج الإنمائي بناء الشراكات مع القطاع الخاص، وحصل على تبرعات مالية مجموعها ١٩,١١ مليون دولار قدمها شركاء من القطاع الخاص. وركزت هذه الشراكات إلى حد كبير على الصناعات الاستخراجية والاتصالات السلكية واللاسلكية وتطوير سلسلة الأنشطة المضيفة للقيمة. فعلى سبيل المثال، في الصين، وفّرت شراكة البرنامج الإنمائي مع شركات القطاع الخاص للمليوني شخص من الأقليات العرقية مصادر رزق بديلة وفرص عمل وفرصًا لتوليد الدخل عن طريق توسيع نطاق

الوصول إلى الأسواق العصرية. ونتيجة لهذه الشراكة، اعتمدت الصين منهجية البرنامج الإنمائي في إنشاء المنظمات الأهلية.

٦٠ - وفي الفترة من نيسان/أبريل إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وفي ظل النقاش العالمي لما بعد عام ٢٠١٥، عمل البرنامج الإنمائي مع ٣٠٠ مؤسسة على الصعيد العالمي من أجل جمع وجهات النظر ومناقشة الأدوار المحتملة في ما يتعلق بالأعمال الخيرية في جهود التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٦١ - وفي عام ٢٠١٣، دعم البرنامج الإنمائي أنشطة البرمجة المشتركة، وذلك من خلال ما يلي: (أ) دوره في تصميم وإدارة برامج مشتركة وصناديق استثمارية متعددة المانحين نيابة عن منظومة الأمم المتحدة وحكومات وطنية؛ و (ب) من خلال دوره في تنفيذ البرامج بوصفه منظمة مشاركة من منظمات الأمم المتحدة. وبلغت قيمة المساهمات التي تلقاها البرنامج الإنمائي ٧٣٦ مليون دولار (مقابل ٧٨٨ مليون دولار عام ٢٠١٢)، من بينها ٢٧ مليون دولار للصناديق الوطنية من قبيل صندوق تحقيق الاستقرار في مالي. ويُظهر الانخفاض في المساهمات الإجمالية تراجعاً في التمويل المقدم من أجل مبادرة "توحيد الأداء" ولصناديق الدعم في المراحل الانتقالية على الصعيد العالمي، وزيادة في التمويل المقدم من أجل التصدي لتغير المناخ وصناديق التنمية العالمية. وبلغت القيمة الصافية للأموال التي حوّلها مكتب الصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء، بصفته الوكيل الإداري لكل المنظمات المشاركة، ٦٨٨ مليون دولار (مقابل ٨٢٧ مليون دولار عام ٢٠١٢). ويشمل ذلك مبلغ ٢٧٠ مليون دولار حوّل إلى البرنامج الإنمائي من أجل برامج يتولى تنفيذها (مقابل ٢٧٩ مليون دولار عام ٢٠١٢).

جيم - تنسيق الجهود التي يبذلها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وتنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات

٦٢ - ركّزت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في عام ٢٠١٣ على مواءمة الأولويات وخطط العمل الجديدة المتوسطة الأجل مع دورة الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. وعملت الصناديق والبرامج مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة من أجل إنشاء إطار مشترك للرصد والإبلاغ لأغراض الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. وكان البرنامج الإنمائي مشاركا رئيسيا وضمن اتساق الخطة الاستراتيجية الجديدة بالكامل مع الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. ويهدف البرنامج الإنمائي، في إطار الخطة الجديدة، إلى تعزيز الإبلاغ عن

الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، وإدماجه بشكل أكبر في التقرير السنوي بما يتماشى مع قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥/٢٠١٣.

٦٣ - وفي عام ٢٠١٣، نُقِّح البرنامج الإنمائي، بالتعاون مع شركائه في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، توصيف وظيفة المنسق المقيم لتبني دوره المعزّز كما توخّاه الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. ونتج عن هذه التنقيحات تمييز أفضل لوظيفة المنسق المقيم عن دور الممثل المقيم للبرنامج الإنمائي، وجرى ذلك بصورة رسمية من خلال توقيع الممثلين المقيمين والمديرين القطريين على رسائل تفويض السلطة، وفق نظام الإدارة والمساءلة.

٦٤ - أدى إجراء عملية استعراض مشترك بين الوكالات في عام ٢٠١٣ إلى اختيار شركة جديدة لإدارة مركز تقييم المنسقين المقيمين، وهو الآلية المستخدمة لتحديد مدى ملائمة المرشحين للدور المتزايد التعقيد المنوط بالمنسق المقيم. وسيعاد تشغيل المركز في عام ٢٠١٤ لمعالجة دعوة الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات إلى "تعزيز مركز تقييم المنسقين المقيمين كأداة لإعداد قائمة لمجموعة من المرشحين المؤهلين الذين يتحلون بالمهارات والمواصفات اللازمة".

الجدول ٣

النسبة المئوية للمنسقين المقيمين حسب نوع الجنس والأصل

٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠٠٩	٢٠٠٧	
٣٩ في المائة	٣٩ في المائة	٣٦ في المائة	٢٩ في المائة	نساء
٤٦ في المائة	٤٥ في المائة	٥١ في المائة	٤٩ في المائة	من الجنوب
٣٩ في المائة	٣٩ في المائة	٣٣ في المائة	٢٨ في المائة	من خارج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٦٥ - وقد عمل البرنامج الإنمائي، بوصفه مديراً لنظام المنسقين المقيمين، بصورة وثيقة مع شركاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل التوصل إلى اتفاق حاسم بشأن تقاسم التكاليف دخل حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ويضمن هذا الاتفاق أن تكون ملكية النظام شاملة وأن تخضع للمساءلة المتبادلة، وأن يتوافر للنظام الحد الأدنى من الموارد اللازمة لأداء مهام التنسيق الأساسية. ويقدر الاتفاق التكلفة السنوية للتنسيق بمبلغ ١٢١ مليون دولار، يدفع منها البرنامج الإنمائي مبلغاً ثابتاً قدره ٨٨ مليون دولار وتقسّم بقية التكاليف على الوكالات المشاركة، بما فيها البرنامج الإنمائي. ويدفع البرنامج الإنمائي حالياً أكثر من ٧٧ في المائة من مجموع تكاليف التنسيق بين كيانات الأمم المتحدة.

٦٦ - وقد أُشرك البرنامج الإنمائي في إعداد إجراءات التشغيل الموحدة للبلدان الراغبة في اعتماد مبادرة "توحيد الأداء". وتهدف هذه الإجراءات إلى تحويل التركيز من التخطيط إلى إنجاز النتائج بصورة مشتركة. ويتمثل أحد الالتزامات الأساسية للبرنامج الإنمائي في كفالة تكميل هذه الإجراءات بإطار للرصد والتقييم يمكنه تقييم النتائج والقيمة مقابل المال.

٦٧ - وقد شارك البرنامج الإنمائي، مسترشداً بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات وبالتعاون الوثيق مع وكالات أخرى، في قيادة الجهود الرامية إلى إعداد وتنفيذ استراتيجية سير الأعمال - التي يجري حالياً تجريبها في ١١ بلداً - في إطار إجراءات التشغيل الموحدة. وشرع البرنامج أيضاً في تنفيذ مشروع إضافي في إطار مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى في البرازيل يهدف إلى إنشاء مركز مشترك لسير الأعمال. وأدت أيضاً عملية تنسيق وتبسيط تسجيل البائعين التي استهلتها اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى مؤخراً إلى زيادة إمكانية الاطلاع على المعلومات المتعلقة بمشتريات الأمم المتحدة، على نحو زاد من المنافسة بين البائعين وحد من تكاليف المشتريات. وتستفيد البلدان التي تعتمد مبادرة "توحيد الأداء" حالياً من قيمة الأفرقة المشتركة للمشتريات واستخدام الاتفاقات الطويلة الأجل، مما أسفر عن وفورات في التكاليف وتحسن في وفورات الحجم. ويجري حالياً تنفيذ مشروع مشترك للخزانة يتعلق بخدمات النقد الأجنبي ويتوقع أن يحقق وفورات تبلغ ٢٢,٧ مليون دولار للوكالات المشاركة مع بلوغ الوفورات السنوية بعد ذلك ١,٢ مليون دولار كحد أدنى.

٦٨ - واستجابة للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، قام البرنامج الإنمائي بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، بتعديل وثيقة البرنامج القطري الخاصة به، التي يمكن الآن عرضها على المجلس التنفيذي وفقاً لأطر زمنية وطنية بدلا من دورة محددة. وفي الربع الأول من عام ٢٠١٤، أدخل البرنامج الإنمائي معايير أعلى للارتقاء بجودة البرامج وأنشأ هيئة معززة للتقييم في المقر لتوفير المزيد من ضمان الجودة للبرامج.

٦٩ - واستجابة لطلبات الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات الداعية إلى تعزيز ثقافة النتائج والإدارة ودعم الخطة الاستراتيجية الجديدة، قام البرنامج الإنمائي بدمج نظمه الخاصة بالتخطيط والرصد وتدير الموارد في نظام متكامل واحد. ويدعم هذا النظام المتكامل تحسين إدارة البرامج ويزيد من إمكانية اطلاع المديرين على البيانات ويعزز الشفافية والمساءلة. وقد استُهلّت المراحل الأولى من هذا النظام المتكامل في الربع

الأول من عام ٢٠١٤. وستتوالى المراحل الأخرى تباعاً في عام ٢٠١٤، بما يوفر المزيد من عناصر الرصد والإبلاغ وغير ذلك من الوظائف.

٧٠ - ويقوم البرنامج الإنمائي، إلى جانب صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، باستعراض واختبار طرق الرصد في الوقت الحقيقي كوسيلة لجعل البرامج والمشاريع أكثر شمولاً والحصول على بيانات من مصادر جديدة على فترات يمكن أن توفر معلومات تستثير بها الاستراتيجية. ويستثمر البرنامج الإنمائي في تحسين فهم المبادئ المعيارية وتطبيقها في البرمجة على النحو الذي طلبه الاستعراض الشامل. وقد قاد البرنامج الإنمائي الجهود الرامية إلى وضع المفاهيم التي يستند إليها نهج النتائج الجماعية، الذي يشجع أفرقة الأمم المتحدة القطرية على استخدام النظم الوطنية وتحديد المساهمات المشتركة في النتائج الوطنية ورصدها وقياسها.

سادساً - تحويل الفعالية المؤسسية

٧١ - اعتمد المجلس التنفيذي في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣ للمرة الأولى ميزانية متكاملة، تمشيا مع توجيهات الاستعراض الشامل للسياسات بشأن مواءمة البرامج والموارد. وبفضل الجهود المتواصلة الرامية إلى ضمان نوعية جيدة للغاية في الإدارة المالية صدر رأي غير مشفوع بتحفظات عن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة بشأن البيانات المالية للبرنامج الإنمائي لعام ٢٠١٢، حيث كان البرنامج أول من امتثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٧٢ - وتتيح السياسة الجديدة بشأن الاتفاقات الطويلة الأجل قدراً أكبر من المرونة، وقد أصبح الآن أكثر من ٢٥٠ من هذه الاتفاقات من وكالات الأمم المتحدة الأخرى متاحاً لمكاتب البرنامج الإنمائي. وأدى استخدام المناقصات الإلكترونية، الذي اتسع نطاقه حالياً ليشمل عدة مناطق، إلى زيادة الشفافية وتقليل الوقت اللازم للتجهيز، ويتوقع أن يحقق وفورات سنوية متكررة تبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار. وسيجري مستقبلاً التوسع في توفير خدمات المعاملات من خلال المراكز العالمية للخدمات المشتركة - المنشأة بالفعل في كوالالمبور (ماليزيا) وكوبنهاغن (الموارد البشرية) - وكذلك من خلال المراكز الإقليمية.

٧٣ - ووسع البرنامج الإنمائي بشكل كبير، في إطار خطته المتعلقة بالشفافية والانفتاح وتمشياً مع مقتضيات مبادرة شفافية المعونة الدولية، نطاق مجموعة البيانات والمعلومات المتعلقة بأنشطته المنشورة على بوابته الإلكترونية <http://open.undp.org>. وفي عام ٢٠١٣، تحسن ترتيب البرنامج الإنمائي، من العاشر إلى الرابع، في مؤشر شفافية المعونة المسمى "أنشر ما تمول".

٧٤ - وحتى يضمن البرنامج الإنمائي ملاءمته لغرض إنجاز الخطة الاستراتيجية، شرع في عام ٢٠١٣ في عملية تغيير تنظيمي كبيرة يتوقع أن تنجز في غضون ١٨ شهرا. وتهدف التغييرات إلى ضمان حصول المكاتب القطرية على دعم أكبر لتنفيذ البرامج وتوجيه نسبة أكبر من النفقات إلى البرامج. ويتوقع أن نقل مهام الدعم الاستشارية والقطرية في مجال السياسات والبرامج التي تقوم بها المنظمة من المقر إلى المراكز الإقليمية بحلول نهاية عام ٢٠١٤، سيؤدي إلى زيادة التركيز على الدعم القطري. وتتضمن التغييرات المتوقعة الأخرى توحيد جميع مهام الدعم المقدم في مجال السياسات والبرامج في مكتب واحد لدعم السياسات والبرامج. وسيُحتفظ في المقر بوحدة قائمة بذاتها للتصدي للأزمات. وسينقل عدد أكبر من المعاملات التنفيذية مثل الموارد البشرية والمالية والمشتريات وتكنولوجيا المعلومات إلى المراكز العالمية للخدمات المشتركة لزيادة الكفاءة التشغيلية. وستوحد إدارة جميع الصناديق الاستثمارية في هيئة واحدة لإدارة الصناديق، مما يتيح للمكاتب التركيز على الاختصاصات الأساسية ويزيد من الكفاءة والوفورات. وبمرور الوقت، ستتحول نسبة الإدارة إلى الموظفين إلى نسبة متوازنة سليمة بدرجة أكبر لضمان تحسين المسارات الوظيفية للموظفين. وسيستمر المكتب التنفيذي في تلقي معلومات منتظمة عن آخر ما يستجد من تقدم في تنفيذ التغييرات.

سابعاً - النتائج المالية

ألف - الإيرادات

٧٥ - يتضمن استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية الإطار المتكامل المنقح للموارد المالية. وقد بلغت المساهمات في الموارد العادية والموارد الأخرى في عام ٢٠١٣ ما قدره ٤,٧ بلايين دولار، أي أقل من المبلغ المقدّر وهو ٤,٨ بلايين دولار. وزادت المساهمات في الموارد العادية، من ٠,٨٤٦ بليون دولار في عام ٢٠١٢ إلى ٠,٨٩٦ بليون دولار في عام ٢٠١٣، أي أقل من المبلغ المستهدف وقدره ١,١ بليون دولار.

٧٦ - وبلغت المساهمات في الموارد الأخرى ٣,٨ بليون دولار في عام ٢٠١٣ مقارنة بالمبلغ المتوخى في الخطة الاستراتيجية وقدره ٣,٧ بليون دولار والمبلغ الذي سُوهم به في عام ٢٠١١ وقدره ٣,٧٩ بليون دولار. وانخفضت المساهمات المخصصة التي قدمها مانحون ثنائيون، من ١,٣٣ بليون دولار في عام ٢٠١٢ إلى ١,٢٦ بليون دولار في عام ٢٠١٣. وانخفضت المساهمات المخصصة المقدمة من شركاء متعددي الأطراف ومن المفوضية الأوروبية، من ١,٥٣ بليون دولار في عام ٢٠١٢ إلى ١,٤ بليون دولار في عام ٢٠١٣.

وزادت الموارد المحلية التي قدمتها بلدان مستفيدة من برامج، من ٠,٩٢ بليون دولار في عام ٢٠١٢ إلى ١,١٤ بليون دولار في عام ٢٠١٣.

باء - النفقات

٧٧ - ترد نفقات الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ وفقا لتصنيف الأنشطة والتكاليف ذات الصلة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ التي أقرها المجلس التنفيذي في مقرره ٢٢/٢٠٠٩. وترد نفقات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ وفقا لتصنيف الأنشطة والتكاليف ذات الصلة كما طُلب في مقرر المجلس التنفيذي ٣٢/٢٠١٠. وقد وصل مجموع النفقات المؤقتة لأغراض الأنشطة الإنمائية في عام ٢٠١٣ إلى ٤,٤٩ بليون دولار، مُول مبلغ ٠,٥٧ بليون دولار منها من الموارد العادية، ومُول مبلغ ٣ بلايين دولار من موارد جهات مانحة أخرى، ومبلغ ٠,٩٢ بليون دولار من موارد محلية. وبلغ مجموع النفقات على فئات التنسيق الإنمائي للأمم المتحدة والإدارة والأغراض الخاصة ٠,١٢ بليون دولار و ٠,٤٥ بليون دولار و ٠,٠٥ بليون دولار، وفي الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، بلغت نسبة النفقات المتعلقة بأنشطة الإدارة إلى مجموع النفقات ٨,٦٦ في المائة - وهو ما يعادل النسبة المشتقة من تقديرات الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ المصنفة حسب المقرر ٣٢/٢٠١٠.

الجدول ٤

النفقات حسب فئة التمويل
(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

فئة التمويل	تقديرات الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠٠٨		استحداث فئات منسقة لتصنيف التكاليف *	تقديرات الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣		
	(أ)	(ب)		نققات * للفترة ٢٠١٣	نققات * للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣	مجموع النفقات * للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣
	(أ)	(ب)		(د)	(هـ)	(و)
التنمية	١٨,٥٠	١٧,٨٣	منسقة لتصنيف التكاليف *	٤,٥٣	٤,٤٩	٩,٠٢
التنسيق الإنمائي للأمم المتحدة	٠,٣٧	٠,٦٠		٠,١٢	٠,١٢	٠,٢٤
الإدارة	١,٥٠	١,٥٥		٠,٤٤	٠,٤٥	٠,٨٩
النفقات على أغراض خاصة	٠,٣٩	٠,٣٧		٠,٠٨	٠,٠٥	٠,١٣

* تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ ونفقات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ مصنفة وفقا لتصنيفات التكاليف المطلوبة في المقرر ٣٢/٢٠١٠، على النحو المبين في خطة الموارد المتضمنة في الوثيقة DP/2011/34.

الجدول ٥

نسبة مصروفات الإدارة

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

تقديرات الخطة الاستراتيجية* نفقة الفترة ٢٠١٣-٢٠١٢	تقديرات الخطة الاستراتيجية نفقة الفترة ٢٠١١-٢٠٠٨	تقديرات الخطة الاستراتيجية نفقة الفترة ٢٠١١-٢٠٠٨	الفترة
١,٠٢	١,٥٥	١,٥٠ (أ)	المصروفات الإدارية
١٠,٢٨	٢٠,٣٦	٢٠,٧٦ (ب)	مجموع المصروفات
١١,٧٣			نسبة مصروفات الإدارة (أ إلى ب)
٦٦,٨ في المائة	٦١,٧ في المائة	٢٣,٧ في المائة	

* تقديرات الفترة ٢٠١٣-٢٠١٢ ونفقات الفترة ٢٠١٣-٢٠١٢ مصنفة وفقا لتصنيفات التكاليف المطلوبة في المقرر ٣٢/٢٠١٠، على النحو المبين في خطة الموارد المتضمنة في الوثيقة DP/2011/34.